افتتح أعمال القمة العربية الإسلامية الاستثنائية وألقى كلمة السعودية نيابة عن خادم الحرمين الشريفين

محمد بن سلمان: نؤكد إدانتنا ورفضنا القاطع للحرب الشعواء في غزة وندعو إلى إنهاء الحصار

بمشاركة الرئيس بشار الأسد، عقدت في العاصمة السعودية الرياض أمس القمة العربية الإسلامية الاستثنائية لبحث تطورات الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وخلال افتتاح القمة، قال ولي العهد رئيس مجلس الوزراء السعودي الأمير محمد بن سلمان آل سعود في كلمة نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود: إن انعقاد القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية يأتي في ظروف استثنائية ومولمة، وقال: نؤكد في هذا الصدد إدانتنا ورفضنا القاطع لهذه الحرب الشعواء التي يتعرض لها أشقاؤنا في فلسطين وراح ضحاياها الآلاف من المدنيين العزل ومن الأطفال والنساء والشيوخ، ودمرت فيها المستشفيات ودور العبادة والمباني التحتية.

وحسب وكالة الأنباء السعودية «واس»، أضاف ابن سلمان لقد بذلت المملكة جهوداً حثيثة منذ بداية الأحداث لحماية المدنيين في قطاع غزة واستمرت بالتشاور والتنسيق مع أشقائها والدول الفعالة في المجتمع الدولي لوقف الحرب، ومن هذا المنطلق نجدد مطالبنا بالوقف الفوري للعمليات العسكرية وتوفير ممرات إنسانية دورها، كما نؤكد الدعوة للإفراج عن الرهائن والمحتجزين وحفظ الأرواح والأبرياء.

وأردف بالقول: إننا أمام كارثة إنسانية تشهد على إخفاق مجلس الأمن والمجتمع الدولي في وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية الصارخة للقوانين والأعراف الدولية والقانون الدولي الإنساني، وتبرهن على ازدواجية المعايير والانتقائية في تطبيقها، وتهدد الأمن والاستقرار العالمي، ولذلك فإن الأمر يتطلب منا جميعاً جهداً جماعياً منسقاً للقيام بتحرك فعّال لمواجهة هذا الموقف المؤسف، وندعو إلى العمل معاً لفك الحصار بإدخال المساعدات الإنسانية والإغاثية وتأمين المستلزمات الطبية للمرضى والمصابين في غزة.

وأكد ابن سلمان رفض المملكة القاطع لاستمرار العدوان والاحتلال والتهجير القسري لسكان غزة، كما تؤكد تحميل سلطات الاحتلال مسؤولية الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني ومقدراته، وقال: إننا على يقين بأن السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة هو إنهاء الاحتلال والحصار والاستيطان وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة بحدود ٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وهو ما يضمن استدامة الأمن واستقرار المنطقة ودولها.

رئيسي: تشكيل محكمة دولية لمقاضاة الإسرائيليين والأميركيين الضالعين في عمليات الإبادة والمجازر في غزة

أكد الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي ضرورة اتخاذ قرار «تاريخي وحاسم» بشأن العدوان الذي يشن على قطاع غزة، ووصف ما يحدث في الأراضي الفلسطينية المحتلة بأنه «تجسيد للمواجهة بين محوري الشر والشرف»، وقال: إن كل مشكلاتنا ستحل بالوحدة.

وخلال كلمته أمام القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية المنعقدة في الرياض قال رئيسي وفق ما نقلت وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية «ارنا»: «اليوم هو يوم انتصار الدم على السيف، والكيان الصهيوني ينتهك قواعد الحقوق الدولية بهجومه على غزة»؛ لافتاً إلى، أن «أغلب الضحايا في القطاع هم من النساء والأطفال. وأن فتل المدنيين وقصف المستشفيات من مظاهر جرائم إسرائيل، والولايات المتحدة الأميركية هي الآمرة والمتآمرة في هذه الحرب».

وحول دور أميركا في العدوان على غزة، جدد الرئيس الإيراني التأكيد على أن واشنطن تشجع الكيان الإسرائيلي على إجرامه في غزة وهي دخلت الحرب بالفعل إلى جانب الكيان؛ مرفقاً، بالقول: إن أميركا تفسح المجال للاحتلال كي يفتك بسكان غزة، وهي التي تزود هذا الكيان بشحنات السلاح. وتابع: كل المفاسد تصدر عن أميركا التي تنتهك القانون الدولي ونصب الزيت على نار الفتن في أرجاء العالم.

وخاطب رئيسي القادة الحضور في قمة الرياض، قائلاً: «يجب أن نمسك بزمام الأمور في ساحاتنا، ونعمل على وقف عمليات القصف الإسرائيلي في حق المدنيين والمستشفيات داخل قطاع غزة.. نحن مسؤولون أمام الباري تعالى حيال ما يجري في غزة اليوم، وبما يلزم على الجميع تحديد مسارهم، وقلت إن آن. سلوك الكيان الإسرائيلي الفاتق في العالم الإسلامي يأتي في إطار أجندته لتعزيز سيطرة على الأنظمة المستبدة في المنطقة.

وطالب برفع شامل للحصار عن قطاع وفتح معبر رفح دون قيود أو شروط، مضيفاً: علينا أن نطالب بخروج الكيان الصهيوني من غزة بشكل عاجل، وداعياً «جميع الدول بما فيها الإسلامية، إلى ضمان أمن للفلسطينيين في المناطق المحتلة، وقال: ينبغي وقف التجارة والتعاون مع الكيان الصهيوني ومقاطعة المصنوعات «الإسرائيلي»، كما طالب الرئيس الإيراني بتشكيل محكمة دولية لمقاضاة الإسرائيليين والأميركيين الضالعين في عمليات الإبادة الجماعية والمجازر ضد الإنسانية في غزة.

ودعا رئيسي إلى «تأسيس صندوق خاص لإعادة إعمار غزة فوراً، وأن تتولى الدول الإسلامية الحاضرة في القمة نفقات ذلك، إضافة إلى تسمية يوم خاص بجرائم الصهاينة وقصف مستشفى المعمداني في غزة، بيوم «الإبادة الجماعية والجريمة ضد الإنسانية».

ومضى يقول: في حال استمرار الكيان الصهيوني وإصراره على ممارسة الجرائم بتوجيه أميركا في هذه الحرب غير المتكافئة، يتعين على الدول الإسلامية تسليح الشعب الفلسطيني وتدعيمه في المواجهة والنضال ضد المحتلين والمعتدين.

وقال رئيسي إن أن ما ذكره يشكل حلولاً مؤقتة، مشيراً إلى أن الحل المستدام هو ما وفقته الأمم المتحدة: أي «تشكيل دولة فلسطينية موحدة من البحر إلى النهر»، وفق مبدأ الديمقراطية، من أن «كل فلسطيني له صوت واحد، بمن فيهم المسلمون والمسيحيون واليهود»، وعليه فإن الجمهورية الإسلامية تدعم هذه الرؤية بكل حزم.

وتابع: أريد أن أعلن من هنا بصراحة أن جمهورية إيران الإسلامية تعتبر المقاومة الفلسطينية «حركة تحرير»، وقد حققت مكاسب كبيرة للمسلمين، وعليه فإن مخطط التهجير القسري على حساب سكان غزة يشكل استمراراً للعدوان وجرائم الحرب، وأن الدفاع عن المسجد الأقصى والأماكن المقدسة ضرورة أساسية؛ مشدداً على أن «مرور الوقت لا يمنح الشرعية وعلينا التصدي لإسرائيل والحل الوحيد هو المقاومة».

وكالات

السيسي: سياسات العقاب الجماعي لأهالي غزة من قتل وحصار وتهجير قسري غير مقبولة

قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في كلمته أمام القمة العربية الإسلامية الاستثنائية: إن مصر أدانت منذ البداية استهداف وقتل الأبرياء وترويع جمع المدنيين وجميع الأعمال المنافية للقانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني.

وحسب قناة «القاهرة الإخبارية»، أكد السيسي أن سياسات العقاب الجماعي لأهالي غزة، من قتل وحصار وتهجير قسري غير مقبولة، ولا يمكن تبريرها بالدفاع عن النفس، ولا بأي دعاوى أخرى وينبغي وقفها على الفور.

وأشار الرئيس المصري إلى أن المجتمع الدولي، ولاسيما مجلس الأمن، يتحمل مسؤولية مباشرة للعمل الجاد والحازم لتحقيق الوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار في القطاع بلا قيد أو شرط، ووقف كل الممارسات التي تستهدف التهجير القسري للفلسطينيين إلى أي مكان خارج أرضهم، إضافة إلى اضطلاع المجتمع الدولي بمسؤولياته لضمان أمن المدنيين الأبرياء من الشعب الفلسطيني، وكذلك ضمان النفاذ الآمن والسريع والمستدام، للمساعدات الإنسانية، وتحمل إسرائيل مسؤوليتها الدولية باعتبارها القوة القائمة بالاحتلال.

وشدد الرئيس المصري على التوصل إلى صيغة لتسوية الصراع، بناءً على «حل الدولتين» وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها «القدس الشرقية»، وإجراء تحقيق دولي في كل ما تم ارتكابه من انتهاكات لحقوق الإنسان الدولي.

ووجه الرئيس المصري إلى القوى الدولية الفاعلة وإلى المجتمع الدولي بأسره رسالة، قائلاً: «إن مصر والعرب سعوا في مسار السلام لعقود وسنوات وقدموا المبادرات الشجاعة للسلام، والآن تأتي مسؤوليتكم الكبرى في الضغط الفعال؛ لوقف نزيف الدم الفلسطيني فوراً ثم معالجة جذور الصراع وإعطاء الحق لأصحابه، كسبيل وحيد لتحقيق الأمن لجميع شعوب المنطقة التي لن أهلها أن تحيا في سلام وأمان، من دون خوف أو ترويع، ومن دون أطفال يقتلون أو يبتورون، ومن دون أجيال جديدة تولد فلا تجد حولها إلا الكراهية والعداء، فلتنجد العالم كله حكومات وشعوباً لإنقاذ الحل العادل للقضية الفلسطينية وإنهاء الاحتلال بما يليق بإنسانيتنا ويتسق مع ما ننادي به من قيم العدل والحرية واحترام الحقوق جميع الحقوق وليس بعضها».

وكالات

إنهاء الاحتلال للأرض الفلسطينية عام ١٩٦٧ والجولان السوري ومزارع شبعا وتلال كفر شوبا

البيان الختامي للقمة العربية- الإسلامية: كسر الحصار وفرض إدخال المساعدات إلى غزة ورفض محاولات التهجير

شددت القمة العربية- الإسلامية المشتركة الطارئة التي عقدت في الرياض ضرورة وقف العدوان وكسر الحصار على قطاع غزة وفرض إدخال قوافل مساعدات إنسانية عربية وإسلامية ودولية إلى سكان القطاع، إلى جانب الرفض الكامل لأي محاولات للتهجير القسري بحق الشعب الفلسطيني.

وتضمن الفولر الصادر عن القمة العربية الإسلامية المشتركة الطارئة التي تلقت «الوطن» نسخة منه، ٣١ بنداً وجاء فيه: نحن قادة دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية، قررنا دمج القمتين اللتين كانت المنظمة والجامعة قرّرتا تنظيمهما، استجابة لدعوتين كريمتين من المملكة العربية السعودية (الرئاسة الحالية للقمتين) ومن دولة فلسطين، وتعبيراً عن موقفنا الواحد في إدانة العدوان الإسرائيلي الغاشم على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وفي الضفة الغربية بما فيها القدس الشريف، وتأكيداً على أننا نتصدى معاً لهذا العدوان في الفكرة الإنسانية التي يسببها، ونعمل على وقفه وإنهاء كل الممارسات الإسرائيلية الدنيئة التي تكوس الاحتلال، وتحرم الشعب الفلسطيني حقوقه، وخصوصاً حقه في الحرية والدولة المستقلة ذات السيادة على كامل ترابه الوطني.

وإذ نعرب عن شكرنا لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء سمو الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود، على الاستضافة الكريمة، وإذ نؤكد على جميع قرارات كل من المنظمة والجامعة بشأن القضية الفلسطينية وجميع الأراضي العربية المحتلة، وإذ نستذكر جميع قرارات منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى إزاء القضية الفلسطينية وجرائم الاحتلال الإسرائيلي وحق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال في جميع أراضيه المحتلة،

وأضاف الفولر: إذ نرحب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/ES-10/L. 25 الذي اعتمدته الدورة الطارئة العاشرة في الـ٢٦من تشرين الأول ٢٠٢٣، وإذ نؤكد مركزية القضية الفلسطينية، ووقوفنا بكل طاقاتنا وامكاناتنا إلى جانب الشعب الفلسطيني الشقيق في نضاله وكفاحه المشروعين لتحرير أراضيه المحتلة كافة، وتلبية جميع حقوقه غير القابلة للتصرف، وخصوصاً حقه في تقرير المصير والعيش في دولته المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، وإذ نؤكد أن السلام العادل والدائم والشامل الذي يشكل خياراً استراتيجياً هو السبيل الوحيد لضمان الأمن والاستقرار لجميع شعوب المنطقة وحماياتها من دوامات العنف والحروب لن يتحقق من دون إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وحل القضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين. وتابع: إذ نؤكد استحالة تحقيق السلام الإقليمي بتجاوز القضية الفلسطينية أو محاولات تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني، وأن مبادرة السلام العربية التي أبدتها منظمة التعاون الإسلامي مرجعية أساسية، وإذ نحمل إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال مسؤولية استمرار الصراع وتفاقمه نتيجة عدوانها على حقوق الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية والمسيحية، وسياساتها وممارساتها المنهجية وخطواتها الأحادية الداخرشية التي تكوس الاحتلال وتخرق القانون الدولي، وتحول من دون تحقيق السلام العادل والشامل.

وإذ نؤكد أن إسرائيل وكل دول المنطقة لن تتمتع بالأمن والسلام ما لم ينعم بهما الفلسطينيون ويستردون كل حقوقهم المسلوبة، وأن استمرار الاحتلال الإسرائيلي تهديد لأمن المنطقة واستقرارها وللأمن والسلم الدوليين، وإذ ندين جميع أشكال الكراهية والتمييز وكل الطروحات التي تكوس ثقافة الكراهية والتطرف، وإذ نحذر من التداعيات الكارثية للعدوان الانتقامي الذي تشنه إسرائيل على قطاع غزة، والذي يرقى إلى جريمة حرب جماعية، وما ترتكبه خلاله من جرائم همجية أيضاً في الضفة الغربية والقدس الشريف، ومن الخطر الحقيقي لتوسع الحرب نتيجة رفض إسرائيل وقف عدوانها وعجز مجلس الأمن الدولي تفعيل القانون الدولي لإنهائه، نقرر:

١- إدانة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة وجرائم الحرب والمجازر الهمجية، الوحشية والإنسانية التي ترتكبها حكومة الاحتلال الاستعماري خلاله، وضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشريف، والمطالبة بضرورة وقفه فوراً.

٢- رفض توصيف هذه الحرب الانتقامية دفاعاً عن النفس أو تبريرها تحت أي ذريعة.

٣- كسر الحصار على غزة وفرض إدخال قوافل مساعدات إنسانية عربية وإسلامية ودولية، تشمل الغذاء والدواء والوقود إلى القطاع بشكل فوري، ودعوة المنظمات الدولية إلى المشاركة في هذه العملية، وتأكيد ضرورة دخول هذه المنظمات إلى القطاع، وحماية طواقمها وتمكينها من القيام بدورها بشكل كامل، ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

٤- دعم كل ما تتخذه جمهورية مصر العربية من خطوات لمواجهة تبعات العدوان الإسرائيلي الغاشم على غزة، وإسناد جهودها لإدخال المساعدات إلى قطاع شمال غزة ومسندام وكاف.

٥- مطالبة مجلس الأمن اتخاذ قرار حاسم ملزم بفرض وقف العدوان وبكبح جماح سلطة الاحتلال الاستعماري التي تنتهك القوانين الدولية، والقانون الدولي الإنساني وقرارات الشرعية الدولية، وآخرها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/ES-10/L. 25 بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٢٣، واعتبار النقاطس عن ذلك تواطئاً يتيح لإسرائيل الاستمرار في عدوانها الوحشي الذي يقتل الأبرياء أطفالاً وشيوخاً ونساء ويحيل غزة خراباً.

٦- مطالبة جميع الدول بوقف تصدير الأسلحة والذخائر إلى سلطات الاحتلال التي يستخدمها جيشها والمستوطنون الإرهابيون في قتل الشعب الفلسطيني وتدمير بيوته ومستشفياته ومدارسه ومساجده وكنائسه وكل مقدراته.

٧- مطالبة مجلس الأمن اتخاذ قرار فوري يدين تدمير إسرائيل الهمجي للمستشفيات في قطاع غزة ومنع إدخال الضغوط الدبلوماسية والسياسية والقانونية واتخاذ أي إجراءات رادعة لوقف جرائم سلطات الاحتلال الاستعمارية ضد الإنسانية.

٨- الطلب من المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية بدء تحقيق فوري في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتكليف الأمانتين العامتين في المنظمة والجامعة متابعة تنفيذ ذلك، وإنشاء وحدة رصد قانونية متخصصة مهمتها توثق الجرائم الإسرائيلية المرتكبة في قطاع غزة منذ الـ٧ من تشرين الأول ٢٠٢٣، وتعد مرافعات قانونية دولية حول جميع انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني وأنه مهم للغاية»، وأضاف: «نعتقد أنه ينبغي إنشاء صندوق لدعم منظمة التعاون الإسلامي لإعادة إعمار غزة».

وشدد أردوغان على وجوب التحقق من السلاح الدولي الذي أقر الوزراء الإسرائيليون أيضاً بوجوده، والكشف عما إذا تم تهريب الجهير منه عن الرقابة الدولية».

وكالات

ملك الأردن: أهمية بناء تحالف سياسي لوقف الحرب والتهجير والبدء بعملية جادة للسلام

حذر ملك الأردن عبدالله الثاني أمس من أن المنطقة قد تصل إلى صدام كبير يدفع ثمنه الأبرياء من الجانبين وتقول نتائجه العالم كله إن لم تتوقف الحرب البشعة على غزة.

وشدد عبد الله الثاني في كلمة ألقاها في القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية حول غزة، التي استضافتها المملكة العربية السعودية في الرياض حسبما ذكرت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية على أن الأردن سيواصل القيام بواجبه في إرسال المساعدات الإنسانية للأشقاء الفلسطينيين بكل الوسائل الممكنة.

ولفت إلى ضرورة البناء على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن غزة، الذي جاء نتيجة جهد عربي، ليكون خطوة أولى للعمل لبناء تحالف سياسي لوقف الحرب والتهجير أولاً وفوراً، والبدء بعملية جادة للسلام في الشرق الأوسط وعدم السماح بإعاقتها تحت أي ظرف، وقال: «نجتمع اليوم من أجل غزة وأهلها، وهم يتعرضون للقتل والتدمير في حرب بشعة يجب أن تتوقف فوراً، وإلا فإن منطقتنا قد تصل إلى صدام كبير يدفع ثمنه الأبرياء من الجانبين وتقول نتائجه العالم كله».

ولفت عبد الله الثاني إلى أن «هذا الظلم لم يبدأ قبل شهر، بل هو امتداد لأكثر من سبعة عقود سادت فيها عقلية القلعة وجدران العزل والاعتداء على المقدسات والحقوق، وأغلبية ضحاياها المدنيون الأبرياء، إنها العقلية ذاتها التي تريد تحويل غزة إلى مكان غير قابل للحياة، تستهدف المساجد والكنائس والمستشفيات، تقتل الأطباء وفرق الإنقاذ والإغاثة، وحتى الأطفال والشيوخ والنساء».

وتساءل: هل كان على العالم أن ينتظر هذه المأساة المشروعة على أساس حل الدولتين وهو السبيل الوحيد للاستقرار والخروج من مشاهد القتل والعنف المستمرة منذ عقود؟

واعتبر عبد الله الثاني أن الظلم الواقع على الفلسطينيين هو دليل على إخفاق المجتمع الدولي في إنصافهم وضمان حقوقهم في الكرامة وتقرير المصير وقيام دولتهم المستقلة على خطوط الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وشدد على أنه لا يمكن السكوت عما يواجهه قطاع غزة من أوضاع كارثية تخنق الحياة وتمنع وصول العلاج، بل يجب أن تبقى الممرات الإنسانية مستدامة وآمنة، ولا يمكن القبول بمنع الغذاء والدواء والمياه والكهرباء عن أهل غزة، لهذا السلوك هو جريمة حرب يجب أن يدينها العالم، مؤكداً أن الأردن سيواصل القيام بواجبه في إرسال المساعدات الإنسانية للأشقاء الفلسطينيين بكل الوسائل الممكنة.

وأوضح أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن غزة كان انتصاراً للقيم الإنسانية، وانحيازاً للحق في الحياة والسلام، وإجماعاً عالمياً برفض الحرب، وهو قرار جاء بجهد عربي مشترك.

وأضاف: «هذا القرار يجب أن يكون خطوة أولى لنعمل معاً لبناء تحالف سياسي لوقف الحرب والتهجير أولاً وفوراً، والبدء بعملية جادة للسلام في الشرق الأوسط وعدم السماح بإعاقتها تحت أي ظرف، وإلا فإن البديل هو التطرف والكراهية والمزيد من المآسي».

وتابع: «إن قيم الإسلام والمسيحية واليهودية وقيمنا الإنسانية المشتركة لا تقبل قتل المدنيين أو الوحشية التي تمقتت أمام العالم خلال الأسابيع الماضية من قتل ودمار، ولا يمكن أن نقبل أن تتحول قضيتنا الشرعية العادلة إلى بؤرة تشعل الصراع بين الأديان».

وختم عبد الله الثاني: «نقول للعالم كله، ولكل مؤمن بالسلام وبكرامة البشر مهما كان دينهم أو عرقهم أو لغتهم، إن العالم سيدفع ثمن الفشل في حل القضية الفلسطينية، ومعالجة المشكلة من جذورها».

وكالات

الرئيس العراقي: ما يرتكبه جيش الاحتلال في غزة تجسيد للسياسة العنصرية

جدد الرئيس العراقي عبد اللطيف جمال رشيد، أمس موقف العراق الثابت والداعي لتحقيق آمال الشعب الفلسطيني داعياً إلى وضع إطار عملي للأخذ بزمام الأمور وإنقاذ شعب فلسطين من هذه المجازر التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي.

وقال رشيد في كلمة له خلال القمة العربية الإسلامية المشتركة وفق وكالة الأنباء العراقية (واع): إن «هذه القمة تأتي بظروف عصيبة تتمثل بالجرائم التي يرتكبها جيش الاحتلال، في محاولة بائسة لإجهاز على القضية الفلسطينية، وعلى حقوق وتطلعات الشعب الفلسطيني».

وجدد رشيد «موقف العراق الثابت والداعي لتحقيق آمال الشعب الفلسطيني، بالوصول لحل عادل وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف»، مؤكداً أن «العراق يرفض سياسات الانتقام والعقاب الجماعي التي ينتهجها المحتل بحق الشعب الفلسطيني»، كما يدين العراق «بشدة الانتهاكات الصارخة للقوانين الدولية الإنسانية، ولاسيما جرائم استهداف المجمعات السكنية والمستشفيات والمرافق المدنية، التي نتج عنها سقوط الآلاف من الضحايا ومعظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ».

وأكد «دعم العراق لصمود الشعب الفلسطيني في مواجهة تلك الاعتداءات ضد المدنيين العزل والمؤسسات المدنية والمقدسات، وبايشع ممارسة للإبادة الجماعية وجرائم الحرب».

وأشار رشيد إلى أن «ما يجري من إبادة جماعية يحصل على مرأى ومسمع من العالم». ويجعل الأحرار يتساءلون عن مصير القوانين والمواثيق الدولية التي باتت تطبق بمعايير مزدوجة»، داعياً «لوضع إطار عملي للأخذ بزمام الأمور وإنقاذ شعب فلسطين من هذه المجازر»، عبر دعوة المجتمع الدولي للتحرك الجاد لإدانة الهجوم الممنهج والانتهاكات الخطيرة، واستهداف المؤسسات المدنية في قطاع غزة ويتبع ذلك الوقف الفوري للأعمال الحربية، والتحرك السريع والجاد لأجل السماح لقوافل المساعدات الإنسانية، بالدخول إلى الأراضي الفلسطينية فوراً، ومن دون قيود، لإغاثة المواطنين الفلسطينيين، والتأكيد أن قطع الاتصالات عن قطاع غزة يهدف إلى عزل أكثر من مليوني إنسان، وإخفاء جرائم الحرب التي يرتكبها الاحتلال هناك عن العالم، فضلاً عن إعاقة مهام المنظمات الدولية وبالأخص أونروا.

وبين الرئيس العراقي أن «ما يرتكبه جيش الاحتلال في غزة، هو تجسيد للسياسة العنصرية القائمة على التهجير ومصادرة الأراضي وتهويد المناطق الفلسطينية وتوسيع بناء المستوطنات»، مشيراً إلى أن «ما تقوم به سلطات الاحتلال من أعمال وحشية الآن، هو محاولة مجرمة تهدف إلى إخراج الفلسطينيين من ديارهم، وهي سياسة باشعة ومرفوضة رفضاً باتاً».

وختم رشيد بالقول: «ينظر العراق بقلق شديد إلى المعاناة الإنسانية التي تطول الفلسطينيين، وسط صمت دولي غريب وغير مبرر، وبما يندر بمزيد من الاحتقان وبعكس مناخ التوتر وتنامي التأزيم في المنطقة، ويعوق الوصول إلى حل عادل ونهائي».

وكالات

مفوض «أونروا»: ما رأيته في غزة من منظر النساء والأطفال وهم يطلبون الطعام والغذاء والماء سيبقى معي إلى الأبد

أكد المفوّض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» فيليب لازاريني، أن عملية إيصال المساعدات الإنسانية من دون شروط وتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة في قطاع غزة، من الأمور التي تحرص عليها «أونروا» رغم رفض الكيان الإسرائيلي دخول جميع الشاحنات والاكتفاء بعدد محدود لا يفي بمتطلبات السكان المتضررين.

وتلفت «واس» عن لازاريني قوله في كلمة خلال القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية: إن «العملية العسكرية للقوات الإسرائيلية دفعت الكثير من سكان غزة إلى الخروج من منازلهم إلى جانب ما تسببت به من خسائر في الأرواح تجاوزت ١٠ آلاف شخص أغلبيتهم من النساء والأطفال، إضافة إلى ما يقرب من ١٠١ من موظفي وكالة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين الذي قتلوا في النزاع في غزة».

وأضاف: ما رأيته في غزة سيبقى معي إلى الأبد من منظر النساء والأطفال الباحثين في ملاجئ «أونروا» وهم يطلبون الطعام والغذاء والماء، وكذلك منظر المدارس المكتظة بأعداد هائلة من اللاجئين، الذي لا يرقى للمعايير والحقوق الأساسية للحياة الكريمة، فالحياة في غزة صامدة وصعبة على سكانها، والغذاء والدواء والوقود على وشك الانتهاء.

وأشار مفوّض وكالة «أونروا» إلى أن السكان في غزة يشعرون بأنهم يفتقرون للحقوق الإنسانية، وأن العالم تخلى عنهم، لافتاً إلى أنه حذّر في مؤتمر دولي في باريس لدعم الفلسطينيين في غزة، من خطر الازدواجية في المعايير وتزع صفة الإنسانية عنهم وعملية التهجير والنزوح التي يتعرضون لها، ومن امتداد الصراع إلى مناطق أخرى وخاصة في الضفة الغربية، التي وصلت إلى نقطة الانفجار مع ممارسة القوات الإسرائيلية للعنف ضد المواطنين الفلسطينيين.

عباس: نحن أصحاب الأرض والقدس والمقدسات وعلم فلسطين سيبقى عالياً يُوحّدنا والاحتلال إلى زوال

طالب الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مجلس الأمن، بتحمل مسؤوليته لوقف العدوان الغاشم على الشعب الفلسطيني وعلى الفور، وتأمين إدخال المواد الطبية والغذائية وتوفير المياه والكهرباء والوقود إلى قطاع غزة، ومنع تهجير أبناء شعبنا الفلسطيني في غزة والضفة والقدس.

وقال عباس في كلمته أمام القمة العربية الإسلامية المشتركة غير العادية المنعقدة في الرياض، وفق ما ذكرت وكالة «وفا» الفلسطينية: «يعتقدون أن قوتهم ستحميهم وترهبنا، وأنا أقول: نحن أصحاب الأرض والقدس والمقدسات، وعلم فلسطين سيبقى عالياً يوحدنا، والاحتلال إلى زوال».

وأوضح «يتعرض شعبنا الفلسطيني، لأبشع عدوان وحشي، بل لحرب إبادة لا مثيل لها، على يد آلة الحرب الإسرائيلية الجبانة، التي انتهكت الحرمات والقوانين الدولية الإنسانية، وتخطت كل الخطوط الحمر في قطاع غزة، بقتل وجرح أكثر من ٤٠ ألفاً من المدنيين الفلسطينيين، أغلبيتهم من الأطفال والنساء والشيوخ، علاوة على تدمير آلاف البيوت على رؤوس ساكنيها».

ولفت إلى أنه لذلك يجري في الوقت الذي تتعرض فيه الضفة الغربية والقدس، لجرائم القتل والاعتداءات اليومية من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي والقطيع الفاشي والمستوطنين الإرهابيين.

وأضاف: إن «قلبي يعتصر آلماً وحزناً وغضباً، على مقتل آلاف الأطفال، وإبادة أسر بأكملها، وتدمير المستشفيات والمساجد والكنائس والمدارس في قطاع غزة، إن عقلي لا يصدق أن هذا يحدث على مسمع ومرأى من العالم، من دون وقف فوري لهذه الحرب الوحشية، وتجنيب أبناء شعبنا العزل مزيداً من القتل والدمار، فإلى متى هذه الاستباحة والاضطهاد والقتل وغياب الحد الأدنى من الحقوق الإنسانية، وأن نكون أو لا نكون؟ أنا على يقين بأنكم لن تقبلوا، ولن يقبل أحرار العالم بالمعايير المزدوجة، وأن يبقى شعبنا ضحية لحرب الإبادة الجماعية التي يتعرض لها اليوم».

وحمل عباس سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من يساندها المسؤولية كاملة عن قتل وجرح كل طفل، وكل امرأة، وكل فلسطيني في هذه الحرب الظالمة، ومسؤولية المحتلين في المحافل الدولية وسحابسهم ونعاقبهم في المحاكم الدولية، وإن ذهبوا لآخر العالم.

وأشار في هذا الصدد، إلى أن الولايات المتحدة التي لها التأثير الأكبر على إسرائيل، تتحمل المسؤولية عن غياب الحل السياسي، ونطالبها بوقف العدوان الإسرائيلي، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرضنا وشعبنا ومقدساتنا.

وقال «إننا جميعاً أمام لحظة تاريخية، وعلى الجميع أن يتحمل مسؤوليته من أجل إرساء قواعد السلام والأمن والاستقرار للجميع في منطقتنا، وحتى لا تتجدد دوامة العنف مرة تلو الأخرى».

وطالب عباس مجلس الأمن، بأن يتحمل مسؤوليته لوقف هذا العدوان الغاشم على شعبنا، وعلى الفور، وتأمين إدخال المواد الطبية والغذائية وتوفير المياه والكهرباء والوقود إلى قطاع غزة، ومنع تهجير أبناء شعبنا الفلسطيني في غزة والضفة والقدس، وهو ما نرفضه قطعياً.

وأضاف: لن نقبل بالحلول العسكرية والأمنية، بعد أن فشلت جميعها، وبعد أن قامت سلطات الاحتلال بتقويض حق الدولتين، واستبدالها بتعميق الاستيطان، وسياسات الضم، والتطهير العرقي والتهجير القسري والقانون الدولي، وحصار قطاع غزة، وانتهاك الوضع التاريخي والقانوني للمقدسات الإسلامية والمسيحية وسواصل صمودنا في أرضنا ولن نساوم على حقوق شعبنا المشروعة».

وأكد عباس على أن قطاع غزة، هو جزء لا يتجزأ من دولة فلسطين، ويجب أن يكون الحل السياسي شاملاً، لكامل أرض دولة فلسطين بما يشمل الضفة والقدس وغزة، وترفض القرصنة الإسرائيلية على أموالنا التي ترسلها شهرياً لقطاع غزة، الذي لم تتخل عنه يوماً واحداً، وقد بلغ إجمالي الموازنة الأخيرة للقطاع في غزة فقط منذ أحداث ٢٠٠٧، أكثر من ٢٠ مليار دولار، وهذا واجبنا تجاه أبناء شعبنا لضمان توزيعهم بخدمات الصحة والتعليم والكهرباء والمياه ورواتب الموظفين والضمان الاجتماعي.

كما طالب مجلس الأمن بإقرار حصول دولة فلسطين على عضويتها الكاملة، وعقد مؤتمر دولي للسلام وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، واعتماد خطة لتنفيذ حل سياسي مستند للشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرار الأممي (١٩٤)، وذلك بضمانات دولية وجدول زمني للتنفيذ، هو الأمر الذي تعمل عليه دولة فلسطين، وتلتزم به منظمة التحرير الفلسطينية المنذ الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

ودعا عباس «لمضاعفة الدعم الدولي لتمكين مؤسسات دولة فلسطين من مواصلة مهامها لدعم صمود شعبنا